

0.2.1.1.1.1

توزيع عام  
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات  
(صادرة بالرائد الرسمي)

نص رقم ت.ع 064 لسنة 2022

بتاريخ 2022.11.21

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 10 نوفمبر 2022 يتعلق  
بتفويض صلاحيات إثارة وممارسة الدعوى العمومية في  
الجرائم المصرفية .

رائد رسمي عدد 125 بتاريخ 2022.11.18  
إيداع قانوني بتاريخ 2022.11.19

تنظيم المصالح

وعلى الأمر عدد 2311 لسنة 1996 المؤرخ في 3 ديسمبر  
1996 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان  
المصالح الديوانية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته  
وخاصة الأمر عدد 512 لسنة 2016 المؤرخ في 20 أبريل  
2016.

وعلى الأمر عدد 105 لسنة 1997 المؤرخ في 20 جانفي  
1997 المتعلق بضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية والخطط  
القيادية وشروط الإعفاء منها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11  
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11  
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى قرار وزيرة المالية المؤرخ في 10 نوفمبر 2022  
المتعلق بتسمية العميد للديوانة اسكندر الدواس مدير الأبحاث  
الديوانية بالإدارة العامة للديوانة بوزارة المالية.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - تفوض وزيرة المالية للعميد للديوانة اسكندر  
الدواس صلاحيات إثارة وممارسة الدعوى العمومية بخصوص  
ترتيب الصرف.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية  
التونسية.

تونس في 10 نوفمبر 2022.

وزيرة المالية

سهام البوغديري ناصية

إن وزيرة المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى مجلة الصرف والتجارة الخارجية الصادرة بمقتضى  
القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 كما  
تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وآخرها المرسوم عدد 98  
لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011، وخاصة الفصلين 29  
و30 منها،

وعلى القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي  
1976 المتعلق بإحداث مجلة الصرف والتجارة الخارجية،

وعلى القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي  
1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة كما  
تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 102 لسنة 1996 المؤرخ في  
18 نوفمبر 1996،

وعلى مجلة الديوانة الصادرة بمقتضى القانون عدد 34 لسنة  
2008 المؤرخ في 2 جوان 2008 كما تم تنقيحها وإتمامها  
بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ  
في 23 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل  
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي  
نقحته أو تمتته وخاصة الأمر الحكومي عدد 491 لسنة 2019  
المؤرخ في 10 جوان 2019،

وعلى الأمر عدد 1845 لسنة 1994 المؤرخ في 6 سبتمبر  
1994 المتعلق بتنظيم الإدارة العامة للديوانة وعلى جميع  
النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة الأمر عدد 772 لسنة  
2014 المؤرخ في 23 جانفي 2014،